



كلية الشريعة والقانون بدمنهوور



جامعة الأزهر

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهوور

بحث مستقل من

العدد الثامن والأربعين - "إصدار يناير ٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ"

الاستثمار في المصارف الإسلامية: المعوقات والحلول

Investing In Islamic Banks:
Obstacles And Solutions

الدكتورة

بسما علي أحمد ربابعة

دكتوراه في الفقه وأصوله - كلية الشريعة

قسم الفقه - جامعة آل البيت - المفرق - الأردن

مجلة البحوث الفقهية والقانونية
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكّمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقائمة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX

على Clarivate Web of Science

المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة

المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية

وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "ار سيف Arcif" العالمية

المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

+201221067852

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

<https://jlr.journals.ekb.eg>

التاريخ: 2024/10/20

الرقم: ARCIF 0260/L24

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم
جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسييف - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.

يخضع معامل التأثير "أرسييف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "أرسييف Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5000) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1500) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (1201) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "أرسييف Arcif" في تقرير عام 2024.

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن مجلة البحوث الفقهية و القانونية الصادرة عن جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسييف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامل "أرسييف Arcif" العام لمجلتكم لسنة 2024 (0.3827). ونهنتكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى** في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103) على المستوى العربي، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.082). كما صنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (Q1) وهي الفئة العليا.
- كما صنفت مجلتكم في تخصص القانون من إجمالي عدد المجلات (114) على المستوى العربي ضمن الفئة (Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.24).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في تقرير معامل "أرسييف" لعام 2024 في أي تخصص، لا يعني حصول المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من **المعايير الخمسة المعتمدة** لتصنيف مجلات تقرير "أرسييف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: <http://e-marefa.net/arcif>

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "أرسييف Arcif" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "أرسييف"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ. د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

"أرسييف Arcif"



الاستثمار في المصارف الإسلامية: المعوقات والحلول

**Investing In Islamic Banks:
Obstacles And Solutions**

الدكتورة

بسما علي أحمد ربابعة

دكتوراه في الفقه وأصوله - كلية الشريعة
قسم الفقه - جامعة آل البيت - المفرق - الأردن

الاستثمار في المصارف الإسلامية: المعوقات والحلول

بسماء علي أحمد ربابعة

قسم الفقه، كلية الشريعة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

البريد الإلكتروني: Brababah50@yahoo.com

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الاستثمار في المصارف الإسلامية، ومحاولة إبراز المعوقات التي تعاني منها عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية، مع طرح بعض الحلول التي من شأنها الحد من تلافي ومحو هذه المعوقات، ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الاستنباطي القائم على محاولة تحديد أبعاد مشكلة الدراسة، وكذلك اعتماد المنهج التحليلي للدراسة وتحليل ما يتعلق بصيغ الاستثمار؛ ومن ثم العمل على محاولة وضع بعض الحلول لهذه المعوقات.

وأكدت نتائج الدراسة على أن نجاح المشاريع الاستثمارية في المصارف الإسلامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً باتساع رقعة التعاملات المصرفية وما تقدمه للعملاء من تسهيلات لكافة عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية، كما بينت وجود العديد من معوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية والتي تحتاج لتكاتف الجهود للحد منها وتذليلها أمام المستثمرين، وأوصت الدراسة بضرورة سعي المصارف الإسلامية إلى فتح مجال الاستثمار في صيغ استثمارية جديدة، وتطوير الصيغ الموجودة وكذلك تكثيف الجهود في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية قبل الإقدام عليها، الأمر الذي يسهّل ويضمن نجاح العملية الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الاستثمار، معوقات الاستثمار، الاقتصاد

الإسلامي.

Investing In Islamic Banks: Obstacles And Solutions

Basma Ali Ahmed Rababa

Department of Jurisprudence, College of Sharia, Al-Bayt University, Mafrq, Jordan.

E-mail: Brababah50@yahoo.com

Abstract:

This study aimed to define the concept of investment in Islamic banks, identify the most important existing investment formulas in Islamic banks, and attempt to highlight the obstacles that the investment process in Islamic banks suffers from while proposing some solutions that would reduce the avoidance and eradication of these obstacles. To achieve the goal of the study, the deductive approach is based on trying to determine the dimensions of the study problem, as well as adopting the analytical approach to study and analyze matters related to investment formulas. Then, we worked on trying to develop some solutions to these obstacles. The study included an introduction, a preface, two sections, and a conclusion. The results of the study confirmed that the success of investment projects in Islamic banks is closely linked to the expansion of banking transactions and the facilities provided to customers for all investment operations in Islamic banks. It also showed the existence of many obstacles to investment in Islamic banks, which require intensified efforts to reduce and overcome them for investors. The study recommended the need for Islamic banks to seek to open the field of investment in new investment formulas, develop existing formulas, as well as intensify efforts in studying the economic feasibility of investment projects before undertaking them, which facilitates and guarantees the success of the investment client.

Keywords: Islamic Banks, Investment, Obstacles To Investment, Islamic Economy.

المقدمة

تُعَدُّ عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية العامل الأساس الذي يركز عليه عمل المصارف بكافة أشكالها، وهي تمثل الجزء الأكبر والأهم من رأس المال العامل في المصارف، فيتَمَّ من خلال عمليات الاستثمار توفير السيولة النقدية اللازمة لقيام عمل المصارف، وذلك من أجل إيجاد الرافد الرئيس للمصرف الإسلامي للحصول على المال الذي يمكن البنك من الاستمرار بالقيام في الأعمال المصرفية المتعددة والمتنوعة^(١).

ومن المعلوم أنَّ تعاملات المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف الأخرى في أنها لا تعتمد على الفوائد الربوية، كما هو الحال في البنوك والمصارف المعروفة عالمياً، وحيث إن المصارف الإسلامية تعتمد على عملية الاستثمار وفتح الاعتمادات المالية التي تعمل على تسهيل عمليات التبادل التجاري الداخلية والخارجية بمختلف أشكالها وأنواعها المختلفة.

وبما أن الاستثمار في المصارف الإسلامية يركز على مبدأ الربح والخسارة، فإن المستثمر يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وبأقصر زمن أو مدة من فترات الاستثمار، حيث يقاس نجاح أو فشل عملية الاستثمار في المصارف بقدرتها على تحقيق الأرباح بأقصر المدد وأسرعها ما يزيد في القيمة السوقية لها.

ولا شك أن نجاح عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف الأخرى تواجه العديد من المعوقات والصعوبات التي تقف حجرة عثرة في تحقيق

(١) ينظر: الصيفي، عبد الله، والسليم، بدر علي، الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية، تخرجها وكيفية توزيع أرباحها، بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، مجلد رقم (٣٧) العدد (١) ٢٠١٠ م، ص ٢٠٢ من المجلة.

أهدافها وغاياتها، وعملية الاستثمار التي تعتمد على تقسيم الأرباح والخسائر بعيداً عن التعاملات الربوية تتعرض لمخاطر أكثر من غيرها؛ ما يتطلب دراسة هذه المخاطر والمعوقات ومحاولة التغلب عليها بوضع هذه المعوقات على مائدة البحث والدراسة من جميع الجوانب، ثم بعد ذلك محاولة اقتراح بعض الحلول التي قد تسهم بشكل من الأشكال في تنمية عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية؛ لأجل زيادة الربح إلى الحد الأقصى بكل ما أوتيت من قدرة وقوة وطاقة، وفي الوقت نفسه تعمل على تقليل الخسائر إلى أدنى حد يكون قريباً من القيمة الصفرية للخسائر؛ أي العمل على محاولة انعدام الخسارة في الميزان التجاري لهذه المصارف، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على إشكالية الدراسة وهي:

إشكالية الدراسة وأسئلتها.

تكمن مشكلة الدراسة في الحاجة الماسة لمعرفة المعوقات والصعوبات والمشكلات التي تقف في طريق استثمار المصارف الإسلامية؛ والتي تسبب في تدني نسبة الربح أو تكاد تعدمه وتسبب في الخسارة أحياناً، ثم محاولة دراسة هذه المشكلات والمعوقات عن كثب وبصورة مستفيضة لأجل محاولة وضع الحلول للتغلب على هذه المعوقات، بما يعزز دور الاستثمار المصرفي الإسلامي، ويسهم في تنمية الاقتصاد في المجتمع المحلي وجذب الأموال الاستثمارية من الخارج حيث تساعد في عملية التطوير والازدهار والتقدم الاقتصادي، ولما كان لعملية الاستثمار الدور الكبير الذي لا يخفى على أحد في حلّ العديد من المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي وذلك عن طريق توفير فرص العمل والتقليل من مشكلات البطالة والعمل على الحد من وجودها داخل المجتمع برفع مستوى الدخل الفردي ما يعزز فرص النماء والتقدم والازدهار لأفراد المجتمع كله، ومن المتوقع أن تجيب هذه الدراسة على الأسئلة الآتية وهي:

- (١) ما مفهوم الاستثمار في المصارف الإسلامية؟
 - (٢) ما أهم صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية؟
 - (٣) ما المعوقات التي تواجهها عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية؟
 - (٤) ما الحلول المقترحة للحد من معوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية؟
- أهداف الدراسة:**

- (١) بيان مفهوم الاستثمار في المصارف الإسلامية.
- (٢) معرفة أهم صيغ الاستثمار القائمة في المصارف الإسلامية.
- (٣) التعرف على المعوقات التي تواجهها عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية.
- (٤) محاولة وضع حلول ومقترحات من شأنها النهوض بعملية الاستثمار في المصارف الإسلامية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاهتمام الكبير الذي يشهده موضوع الاستثمار في المصارف الإسلامية من تحديات ومعوقات تحول دون تحقيق الهدف المنشود من طرق الاستثمار، فكان لا بد من طرق باب هذا الجانب المهم لطرق الاستثمار في المصارف الإسلامية، ودراسة المعوقات القائمة أمام تنفيذ طرق الاستثمار في المصارف الإسلامية ومحاولة وضع الحلول والمقترحات للتغلب على هذه المعوقات، بما يضمن حقوق المصرف والمستثمر في الوقت نفسه.

منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج الاستنباطي القائم على تحديد أبعاد مشكلة الدراسة، وكذلك اعتماد المنهج التحليلي لدراسة وتحليل ما يتعلق بصيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية، وبيان المعوقات التي تقف أمام نجاح هذه الصيغ، ومن ثم محاولة وضع بعض الحلول لهذه المعوقات.

حدود الدراسة

تتحدد حدود الدراسة على بيان أنواع الاستثمار في المصارف الإسلامية ومعوقاتها ومحاولة وضع بعض الحلول لتفادي هذه المعوقات، وعليه: لا يمكن تطبيق نتائج هذه الدراسة خارج هذا الإطار.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة القريبة من موضوع دراستي والتي سوف أذكر أهمها من الأقدم إلى الأحدث، مع بيان الفرق بينها وبين دراستي هذه.

أولاً: دراسة: حماد، حمزة عبد الكريم (٢٠٠٧م) بعنوان: (مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية) وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، حيث قام الباحث بتقسيم دراسته إلى خمسة فصول، تعلقت كلها بالحديث عن مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية مثل مخاطر الاستثمار في المضاربة والمشاركة والمراوحة وبعض صيغ الاستثمار، ولم تتطرق هذه الدراسة لبحث موضوع معوقات الاستثمار والحلول المقترحة للحد من هذه المعوقات وهو ما اختصت به دراستي الحالية.

ثانياً: دراسة: الغامدي، عبد العزيز بن محمد، (٢٠١٥) بعنوان: (توظيف الأحوال في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي) وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، حيث قسم الباحث دراسته في ثلاثة فصول ذكر فيها ماهية توظيف الأموال في المصارف الإسلامية، ومدخلها لتحليل توظيف الأموال في المصارف الإسلامية وأسسها وضوابطها، ثم خصص الفصل الثالث لبيان التجربة العملية لأنشطة المصارف الإسلامية بالتطبيق على توظيف الأموال في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

والحقيقة أن الناظر في هذه الدراسة ودراستي الحالية يجد الفرق الشاسع بينهما، حيث إن دراستي تحدثت عن موضوع الاستثمار في المصارف الإسلامية واقتصرت على ذكر المعوقات والحلول، وهو ما لم تتطرق له الدراسة السابقة البتة.

ثالثاً: دراسة: جابر، لبنى عبد اللطيف محمود، (٢٠١٥م) بعنوان: دور المصارف الإسلامية في إدارة السيولة النقدية، وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، قامت الباحثة بتقسيم دراستها إلى ثلاثة فصول تحدثت فيها عن مفهوم السيولة النقدية وأنواعها وأهميتها ومكوناتها وضوابطها، وأنواع الاستثمار وحكمه الشرعي، غير أن هذه الدراسة لم تبحث المعوقات والحلول الخاصة بالاستثمار في المصارف الإسلامية، وهو ما اختصت به دراستي، وبالتالي الفرق بين الدراستين بيّن واضح.

خطة الدراسة:

احتوت الدراسة على مقدمة ومبحثين والعديد من المطالب وخاتمة على النحو الآتي:

التمهيد وفيه: التعريف بمصطلحات الدراسة.

تعريف الاستثمار لغةً واصطلاحاً.

المبحث الأول: معوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: معوقات تتعلق بالمصرف نفسه.

المطلب الثاني: معوقات تتعلق بعملاء المصارف الإسلامية.

المطلب الثالث: معوقات خاصة بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

المطلب الرابع: معوقات تتعلق بتدني الدخل وارتفاع معدل التضخم.

المطلب الخامس: معوقات تتعلق بالموظفين والعاملين في المصارف.

المبحث الثاني: مقترحات وحلول لمعوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: تفعيل آلية التمويل بالمشاركة (التمويل بالسلم، والتمويل بالاستصناع).

المطلب الثاني: إقامة المشاريع والصناعات الصغيرة في مختلف المجالات.
المطلب الثالث: تنمية العمل بصيغ الاستثمار الشبيهة بالمضاربة (المزراعة والمساواة).

المطلب الرابع: إعفاء مستلزمات المشاريع الصغيرة من الضرائب والرسوم الجمركية.

المطلب الخامس: فتح مجال التعاون بين المصارف الإسلامية للاستفادة من تجارب بعضها البعض.

المطلب السادس: تكثيف الجهود في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.

الخاتمة (النتائج والتوصيات).

تمهيد**في تعريف مصطلحات الدراسة**

أولاً: تعريف الاستثمار لغة واصطلاحاً.
الاستثمار لغةً:

الاستثمار في اللغة مصدر الفعل استثمر يستثمر استثماراً، وهو مشتق من (ثمر) ويدل على شيء يتولد وينتج من شيء، ثم يحمل على غيره استعارة^(١)، والاستثمار يأتي بمعني الزيادة والنماء، يقال: ثمر ماله أي نمّاه، وأثمر الرجل أي: كثر ماله^(٢).

والاستثمار اصطلاحاً:

عرّف الباحثون المعاصرون الاستثمار بتعريفات عدة منها: أن الاستثمار عبارة عن توظيف أو استغلال الأموال بالمشاريع الاقتصادية بهدف تنميتها والحصول على ربح مادي، أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته، سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة^(٣)، وقيل هو "مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصيل من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية^(٤).

ثانياً: تعريف الاستثمار في المصارف الإسلامية.

الاستثمار في المصارف الإسلامية عبارة عن توظيف الأموال عن طريق المصارف الإسلامية بهدف الحصول على المنافع، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية^(٥).

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (ت: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ج ١، ص ٣٨٨.

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣، ج ١، ص ١٢٦.

(٣) ينظر: الهواري، سيد، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية - الاستثمار، الاتحاد الدولي للبنوك - مصر، الإسلامية، ج ٦، ص ١٦.

(٤) صيام، أحمد زكريا، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر، الأردن - عمان، ١٩٩٧ م، ص ١٩.

(٥) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية، ج ٦، ص ٢٨.

المبحث الأول:
معوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية.
المطلب الأول:
معوقات تتعلق بالمصرف نفسه.

على الرغم من أن المصارف الإسلامية تحتل مكانة مرموقة ومتقدمة على صعيد العمل المصرفي، حيث إنها تحقق نمواً مستمراً في حجم الأعمال التي تقوم بها، والأنشطة الخاصة التي استطاعت من خلالها استقطاب أكبر عدد ممكن من فئات المستثمرين وبالتالي ممارسة الأعمال الاستثمارية والتأثير على الحياة الاقتصادية للمجتمعات، فالمصارف الإسلامية تنظر إلى الاستثمار على أنه تنمية للمجتمع، وعلى هذا الأساس تحتوي مضامين لم تكن متوخاة من قبل عالم الصيرفة، بحيث يكون الربح هدفاً صالحاً بحد ذاته وإنما هو هدف مشتق من عدة أهداف من أبرزها مصلحة المصرف ومصلحة العملاء المستثمرين^(١)، فإدارة المصارف الإسلامية لم تأل جهداً في "تطوير أنماط ووسائل العمل المنسجمة مع المبادئ الإسلامية، كما لم تأل جهداً في البحث عن فرص استثمار للأموال المتراكمة لديها من أجل خلق دور منتج للمال بين أيدي المسلمين بما ينفع أصحاب الأموال، وينفع المجتمعات التي تنتمي هذه الأموال لها"^(٢).

(١) ينظر: الشمري، هاشم مزروك علي، والدغمي، عباس كاظم جاسم، دور المصارف الإسلامية في ظل التطورات النقدية الإلكترونية في الأردن، بحث منشور في المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العراق، ٢٠٠٩م، مجلد (٢٩) العدد (٢) ص ١٣٩ من المجلة.

(٢) ينظر: قاسم، محمد قاسم، البنوك الإسلامية واستراتيجيتها الاستثمارية، ورقة عمل لبحث إمكانيات التعاون بين منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والبنوك الإسلامية، من الأبحاث المنشورة في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، مجلد رقم ٥، ص ٩٤١.

وتعتمد المصارف الإسلامية على ركيزتين أساسيتين هما (ركيزة فنية، وركيزة شرعية)، فالأولى تتمثل بالوساطة المالية بين المستثمرين والمدخرين، والثانية تتمثل في قيام المصرف بدور الوسيط المالي بين أصحاب الأموال الذين يريدون استثمار أموالهم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وبين المستثمرين الذين يريدون تمويلا لمشاريعهم الاستثمارية باستخدام أدوات الاستثمار المختلفة، فيكون عمل المصرف الأساس في عملية الاستثمار هو تفاعل رأس المال مع العمل والخبرات؛ الأمر الذي ينتج نشاطا إنتاجيا من خلال ما ينتجه من سلع وما يوفره من خدمات^(١).

وبما أن المصرف نفسه هو الوسيط بين المستثمرين وأصحاب الأموال؛ فهذا يحتم عليه القيام بكافة الأعمال التجارية المتعلقة بعملية الاستثمار من أجل أن يكون المصرف عاملا أساسيا في الإسهام في رؤوس أموال الشركات، وقد تفشل عملية الاستثمار نتيجة بعض العوامل والمخاطر التي يتعرض لها مما يجعل المصرف يستنزف أموال المستثمرين.

ومن المعوقات التي تتعلق بالمصرف نفسه؛ اعتماد المصارف الإسلامية على صيغة المربحة وتجنبها العمل على الصيغ الأخرى كالمضاربة والمشاركة وغيرها من صيغ الاستثمار، وربما يعود ذلك لعدة أسباب من بينها:

١- "ارتفاع نسبة الضمان وانخفاض نسبة المخاطرة، فعلاقة المصرف بالعميل في عملية المربحة تُعدّ علاقة دائن بمدين، وهنا تظهر سهولة الإجراءات العملية لأسلوب المربحة مقارنة مع غيرها من الأساليب الاستثمارية كالمضاربة والمشاركة"^(٢).

(١) ينظر: الهاشمي، محمد الطاهر، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإدارة العامة للمنشورات والمطبوعات، ليبيا، ٢٠١٠م، ط١، ص ٢٨٠.

(٢) حسين، محمد أحمد، المضاربة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس، التمويل الإسلامي ماهيته صيغته مستقبلة، فلسطين، رام الله، وزارة الأوقاف والمقدسات الدينية، ٢٠١٤م، ص ١٠.

٢- إن المصارف الإسلامية في الغالب لا تقدّم خدمة حسابات المشاركة في الأرباح، وربما يعود ذلك لوجود قيود رقابية في بعض الأسواق المالية الإسلامية الأقل تطوراً.

٣- "ضعف قدرة الكوادر والمؤهلات البشرية العاملة في المصارف الإسلامية على تقييم المشاريع عالية المخاطر أو متابعتها"^(١)

(١) أبو العز، علي محمد أحمد، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، بحث من منشورات فقه المعاملات الإسلامية ٢٠١٦، ص ٢٠.

المطلب الثاني:**معوقات تتعلق بعملاء المصارف الإسلامية.**

تتمثل طبيعة العلاقة بين المستثمر والمصرف الإسلامي في عملية المشاركة في الربح والخسارة ، وهذا يعني أن العميل يتحمل جزءاً من المخاطرة، والتي تُعدّ من الأسباب المهمة في كون المستثمر أو العميل أهم مصادر الاستثمار في المصارف الإسلامية، حيث يتضح هذا الأمر من خلال المقارنة بين العميل في المصرف الإسلامي، والعميل في المصرف التقليدي، (من باب: وبضدها تتميز الأشياء)، فالمصرف التقليدي يستند في أغلب استثماراته على مبدأ الإقراض والفائدة الربوية، بينما في المصرف الإسلامي الصورة مختلفة، فالاستثمار لديه يقوم على مشاركة العميل المستثمر في إجراءات المشروع كافة وتحمله جزءاً من الخسارة إن وجدت^(١). ولذا تُعدّ المعوقات المتعلقة بالعملاء هي الأكثر خطورة في عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية حيث إنها تسير وفق اتجاهين هما: "الأول: يتعلق بطبيعة العملاء والمستثمرين، فيجب توافر قدرٍ من الصفات مثل: الأمانة، الصدق، الالتزام بالمواعيد، وتمثل هذه الصفات ركيزة أساسية من ركائز نجاح الاستثمار، لأن فقدانها يرفع نسبة المخاطر في استثمارات المصارف الإسلامية مما يؤثر على القيام بالالتزامات، أو

(١) ينظر: عبد المنعم، محمد أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، بحث في كتاب: الوقائع - دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، الشارقة، ٢٠٠٣، ج ٢، ص ٦٢٧، وينظر: "العمادي، إسماعيل عبد السلام، المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية لأثارها على البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير، نوقشت في جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٣م، ص ٦٣ وما بعدها، بتصرف يسير.

التلاعب في الإيرادات، أو المماثلة في السداد، ولذا يتوجب على المصرف اختيار نوعية العملاء التي سيقدم المصرف الإسلامي على دخول المشاريع الاستثمارية معهم، ويمكن للمصرف القيام بذلك عن طريق بناء قاعدة معلومات عن المستثمرين بحيث توضح كل ما يتعلق بهم، ومن خلال متابعة مشروعه الاستثماري والانخراط فيه^(١).

والأمر الثاني: يتعلق بالمتعاملين مع المصارف الإسلامية ويتمثل في عدم امتلاك أغلب المتعاملين الكفاءة المهنية، وتحايلهم على البنوك من حيث امتناعهم الإعلان عن الأوضاع الفعلية للمشروعات، أو الإعلان عنها بشكل غير صحيح، أو التصريح بخسائر وهمية، بهدف الحصول على أعلى نسبة ممكنة من الأرباح من جهة، وتحمل البنك الخسائر التي تجبر من نصيبه في رأس المال من جهة أخرى^(٢).

أيضاً من أبرز هذه المعوقات:

- تغليب العقلية التقليدية بعدم تقبلهم لفكرة خسارة بعض أرصدهم أو حساباتهم في المشاريع الاستثمارية، وينتج ذلك لأن المصارف الإسلامية منشآت تعمل بأموال

(١) ينظر: أبو زيد، محمد عبد المنعم، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، بحث في: كتاب الوقائع - دور المؤسسات المصرفية الإسلامية، ج ٢، ص ٦٢٨-٦٢٩. وعطية، جمال الدين، الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية منذ قيامها إلى الآن، بحث منشور في مجلة المسلم المعاصر، ١٩٨١م، عدد ٢٧، ص ٩٤-٩٥، وصديقي، محمد نجاة الله، مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، ضمن ندوة بعنوان: قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، البنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومجمع الفقه الإسلامي بجلدة، ١٩٩٣م، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) ينظر: الشرقاوي، عائشة البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م، ط ١، ص ٢٤.

العملاء الذين يعدّ لهم دور كبير في العملية الاستثمارية، وحيث إن الربح في هذه المشاريع ليس مضموناً فقد تتعثر المشاريع وتعرض لبعض المخاطر وتخسر أحياناً، ويفترض بالعمل أن يكون على دراية بهذا الأمر، غير أن الواقع العملي يبين عكس ذلك، فعند وقوع بعض المصارف في مأزق بسبب خسارة بعض المشاريع الاستثمارية ومحاولة تحميل العملاء المودعين أموالهم في حسابات استثمارية الخسائر التي وقعت نتيجة فشل بعض المشاريع الممولة من أرصدة هذه الحسابات^(١).

• أيضاً هناك معوّق آخر فيما يتعلق بالعملاء وهو مشكلة إثبات التعدي أو التقصير في حال تعثر المشاريع، فمن المسلم به أن يد المصرف يد أمانة، وبناء عليه فهو غير مطالب بما يحصل لأموال المشاريع الاستثمارية من مخاطر ومخاسر، إلا في حال ثبت عليه التعدي والتقصير، والمصرف هو المطالب بإثبات أو نفي هذا التعدي، فبدلاً من إضاعة الوقت والجهد المعنوي والمادي الذي يستدعي إثبات التعدي والتقصير من قبل المصرف يمكن استغلال هذا الجهد والوقت في إنتاج وإدارة مشاريع جديدة^(٢).

(١) ينظر: اليحيى، بندر بن عبد العزيز الإبراهيم، معوقات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الحلول المقترحة وإدارة مخاطرها، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية بجامعة محمد بن سعود، السعودية، المجلد (٥٥) ٢٠١٩م، ص ٧٤.

(٢) ينظر: القري، محمد علي، عرض لبعض مشكلات البنوك الإسلامية ومقترحات لمواجهتها، منظمة المؤتمر الإسلامي - مجمع الفقه الإسلامي، ص ٣٥.

المطلب الثالث:**معوقات خاصة بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.**

مما لا شك فيه أن المصارف الإسلامية يقع على عاتقها مسؤولية عظيمة، فيفترض فيها تقديم نموذج إسلامي بكل معنى الكلمة للعمل المصرفي الإسلامي وفق أحكام شرعية منضبطة بحيث يعمل بديلاً للمصارف الربوية، ومع تطور وتزايد التعاملات الاقتصادية في المصرفية الشرعية، كان لا بد من وجود هيئة رقابة شرعية تنظم وتحكم هذه التعاملات وفق ما تقتضيه الضوابط والأحكام الشرعية، مما يدفع المصارف الإسلامية نحو التعاملات المصرفية المباحة والبعيدة عن شبهة الربا بحيث تقدم خدمات مصرفية استثمارية لا تشوبها شائبة، وتعمل جاهدة على ابتكار صيغ استثمارية جديدة تواكب التطور المالي العالمي^(١).

وانطلاقاً من القاعدة الفقهية (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)^(٢)، أنشأت المصارف الإسلامية هيئة رقابة خاصة بإصدار الأحكام الفقهية للعمليات المصرفية، والإجابة على أسئلة المتعاملين، والمهتمين بهذه العمليات، فوجود مثل هذه الهيئة واجب شرعي يعطي للمصرف صبغة شرعية، وتوفر الارتياح لدى المتعاملين مع المصارف الإسلامية^(٣)، فالأصل في عمل هيئة الرقابة الشرعية حماية المصرف

(١) ينظر: حماد، حمزة عبد الكريم محمد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، بحث منشور إلكترونياً في مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، العدد ٢١٣، ٢٠٠٥م، ص ١٣. على الرابط الإلكتروني: <http://search.mandumah.com/Record/470444>

(٢) الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي (المتوفى: ٦٣١هـ) الإحكام في أصول الأحكام، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان، ج ٣، ص ١٧١.

(٣) ينظر: الهيثمي، عبد الرزاق رحيم، أثر الرقابة الشرعية على التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي، ٢٠٠٩، ص ١٨.

الإسلامي من الوقوع في مخالفة أحكام الشريعة، وإذا ما وقعت الهيئة بخطأ شرعي فعليها تحمّل المسؤولية الشرعية المترتبة على وقوع ذلك الخطأ^(١).

وحقيقة القول: أنه عند الاطلاع على عينة من فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، وبعض التقارير السنوية نجد أن معظمها تتشابه في جوهرها، وإن كانت هذه التقارير تختلف من حيث الصيغة فهي تتشابه من حيث الجوهر والمضمون.

وقبل ذكر المعوقات الخاصة بعمل هيئة الرقابة الشرعية لا بد من القول إن عمل هيئة الرقابة الشرعية عمل بشري يعتره النقص، وهو جهد غير مكتمل ويحتاج إلى بذل المزيد من الوسع والطاقة في استنباط الأحكام الشرعية للمستجدات الاستثمارية المصرفية، فلا شك أن هناك تحديات ومعوقات تواجه هيئة الرقابة الشرعية العاملة في المصارف الإسلامية ومن هذه المعوقات الآتي:

(١) قلة عدد الفقهاء المتخصصين ذوي الكفاءة والقدرة المميزة في مجال المعاملات المصرفية والأمور الاقتصادية الحديثة، وهؤلاء الفقهاء يعتمدون على فتاوى قديمة اعتمدت وقت صدورها على الظروف الآنية وقت صدورها؛ ولم يقم هؤلاء بالعمل على تحديثها وتطويرها لتتلاءم والتقدم والتطور العلمي والتقني خاصة فيما يتعلق بعملية الاستثمار وابتكار صيغ استثمارية جديدة تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي لها. الأمر الذي يحدث قصوراً في عدم إيجاد تصور واضح جلي للعديد من المسائل بذلك يصعب الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح فيها^(٢).

(١) ينظر: داغي، علي محيي الدين، الهيئات الشرعية بين الأخطاء والمخالفات الشرعية في المصارف الإسلامية، بحث منشور ضمن بحوث في فقه البنوك الإسلامية، دراسة فقهية اقتصادية، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٧ م، ص ٥٣٥.

(٢) ينظر: بن عمارة، نوال، واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد (١٢)، العدد (٣٦)، ص ٥٣٠ من المجلة، وحماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) ندرة وجود المراقبين الشرعيين المتفرغين للقيام بمهام الرقابة الشرعية المستمرة في المصارف الإسلامية حيث إن أغلبهم من الأكاديميين المرتبطين بأعمال ووظائف خارج المصارف الإسلامية، وبمعظم الأحيان تكون المصارف الإسلامية بعيدة عن أماكن تواجدهم أو أعمالهم مما يضيع الوقت في الانتقال والتنقل، لذا ينبغي وجود مختص متفرغ في الإشراف من المراقبين الشرعيين المختص بالرقابة الشرعية المستمرة والمتواصلة يرجع إليه عند الحاجة^(١).

(٣) ضيق اختصاص هيئة الرقابة الشرعية حيث إن اختصاصها يقتصر على الفتاوى والإرشاد حيث لا يوجد لديها القدرة والقوة العملية على تقويم الأخطاء، ولا وضع الحلول البديلة، فهي ليست هيئة باحثة عن الأحسن والأفضل للتحديث والتطوير ومواكبة المستجدات الفقهية، حتى إن مجال عملها محدود جداً ولا يتوسع ولا يتجدد^(٢).

(٤) ضعف الرقابة الشرعية على الاستثمارات المحلية خارج المصرف واقتصار الرقابة الشرعية داخل المصرف، فدخول المصرف في أي عملية استثمارية خارج المصرف كالإسهام أو المشاركة أو المضاربة مع بعض المتعاملين مع المصرف، يقتصر دور الرقابة الشرعية على مراجعة العقود والرد على الاستفسارات دون المتابعة أو المراقبة فقط وليس المشاركة في المشورة، ذلك أن أصل القرار إدارياً قانوني وليس شريعياً، ومثل ذلك توظيف الأموال لدى بعض الجهات الرسمية بالأساليب الشرعية^(٣).

(١) ينظر: القطان، محمد أمين، الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ٢٠١٤م، ط١، ص ٧٤.

(٢) ينظر: بن عمارة، واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٥٣٠.

(٣) ينظر: الشريف، محمد عبد الغفار، الرقابة الشرعية والشركات المالية الإسلامية، بحث ضمن بحوث المؤتمر العلمي الثالث لاقتصاد الإسلامي، لجامعة أم القرى، ٢٠٠٥م، ص ١٥.

٥) وهناك أمر آخر لا بدّ من الإشارة إليه وهو تقاطع الأمور الوظيفية العملية بين هيئة الرقابة والإدارة حيث إن قوة الإدارة في العمل تحدّ من عمل الهيئة بل قد تخالفه في بعض الأحيان، وقد تلغي الإدارة سؤال الهيئة على أساس أن سؤالها شرعي وقرار الإدارة قانوني^(١).

وانطلاقاً من هذه المعوقات وغيرها تبرز الحاجة الملحة لوجود جهاز تابع للهيئة يجمع بين العلم الشرعي والعلوم المصرفية؛ ليكون معيناً لها على أداء واجباتها ومهامها، كهيئة التدقيق الشرعي التي تقوم بالإجابة على الأسئلة اليومية التي ترد؛ وتبين مشروعية النشاطات التي يمارسها المصرف الإسلامي، وتشرف على متابعة الالتزام وتنفيذ الفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية^(٢)، ويتم ذلك بموجب عقد يبرم بين المصرف الإسلامي والجهاز الشرعي، حيث يُعدّ كل عضو بما أسند إليه من وظائف بحكم العقد مسؤولاً مسؤولية عقدية وفقاً لما تم الاتفاق عليه، وتطبيقاً لذلك فإن المصارف الإسلامية ملزمة شرعاً وقانوناً بتوفير الهيئة الشرعية الكافية واللائمة والمؤهلة للقيام بعملها؛ وتمكينها من أداء وظيفتها الرقابية تحقيقاً وتفتيشاً على مستوى التنفيذ في إطار قانون المصرف، والمعايير الشرعية الناضجة لعمل المصارف الإسلامية^(٣).

(١) ينظر: القطان، الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ص ٧٨.

(٢) عبد الباري، مشعل، التدقيق الشرعي، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد (١٨٨) ص ٤٦، وينظر، حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣) ينظر: الرضاوي سليمان، الرقابة الشرعية المختصة على أنشطة البنك الإسلامي، بحث منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد - كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التيسير، مجلد (٦) رقم (١) ٢٠٢٠ م، ص ١٧٧ من المجلة، بتصرف يسير.

المطلب الرابع:

معوقات تتعلق بتدني الدخل وارتفاع معدل التضخم.

التضخم مفهوم يشير إلى عدم استقرار الحالة الاقتصادية، حيث يعني ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية لسعر صرف العملة المتداولة، حيث تزداد كمية النقود لكن قوة هذه النقود الشرائية تضعف وتدنّي، وتتلّشي قيمة الأرباح بسبب ارتفاع معدل التضخم وفي الوقت نفسه تقل كمية السلع في السوق، بذلك يقل العرض، ويزيد الطلب فيزيد سعر التكلفة الإنتاجية للسلع ويزيد معها البدل النقدي للخدمات المختلفة سواءً أكانت خدمات مصرفية أو غيرها.

ولقد لعب التضخم دوراً كبيراً ليس على الصعيد المالي الاقتصادي فحسب، بل على صعيد الأبعاد الاجتماعية والتغير في القيم والمثل العليا، وتكوين الطبقات، والتأثير على الشرائح المتوسطة بسبب التآكل المطرد في مستويات معيشتها، حيث لحقت معظمها بالطبقة الفقيرة أو المعدمة، كما أنه بسبب التضخم (وأسباب أخرى) تدهورت وتناقصت قيمة العمل والإنتاج^(١).

ومعلوم أنه كلما زادت أسعار المنتجات هبطت القدرة الشرائية في الغالب، وبالتالي قلت كمية النقود المتداولة في عملية الاستثمار، وهذا من أبرز معوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية^(٢)، حيث يؤثر معدل التضخم على الاستثمار في المصارف الإسلامية في تقليل معدل ربحية هذه المصارف، وضعف العمليات الاستثمارية المختلفة، في حين هناك أثر سلبي لمعدل النمو في الناتج المحلي

(١) عبد الفضيل، محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٦.

(٢) ينظر: الهاشمي، مزهر، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، بحث منشور في مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (٢٩) لعام ٢٠١٩م، ص ١٠٦.

الإجمالي وكذلك الحال ضعف معدل النمو الخاص في المصارف بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص، حيث يتأثر سلباً معدل أسعار الفائدة، ومعدل النمو في عرض النقد.

وتتمثل معوقات تدني الدخل وارتفاع معدل التضخم المتعلقة بالاستثمار في المصارف الإسلامية في أمرين رئيسيين هما^(١):

الأمر الأول: يتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة، والتي تقوم المصارف الإسلامية باستثمارها في موجودات عدة، طبقاً لصيغ الاستثمار المختلفة والتي تتعاقب عليها عمليات مختلفة، وبالتالي يتم خلطها بأموال المصرف، كما أن أصحاب هذه الحسابات يضيفون عليها ويسحبون منها باستمرار، ولا شك أن ذلك يحتاج إلى إعداد البيانات والقوائم المالية الخاصة بالحسابات؛ وهذا يحتاج إلى مجهود ووقت، الأمر الذي قد يصعب تسييره عند كل عملية سحب وإضافة، وهذا يجعل المستثمر ينتظر القوائم المالية الصادرة في نهاية كل عام.

والأمر الثاني: يتعلق بحسابات الاستثمار المخصصة، والتي تقوم على عملية استثمار المصارف للأموال في صيغة استثمارية معينة، وفي صورة أوراق مالية أو سلع من خلال إنشاء صناديق استثمارية يمكن من خلالها تقويم الموجودات بسهولة لوجود أسواق منظمة خاصة بها، مثل سوق الأوراق المالية، حيث يخصص يوم في الأسبوع يتم فيه تقويم موجودات الصندوق، وقسمة صافي الموجودات على عدد وحدات الاستثمار، ومن خلال ذلك يتم تحديد قيمة السحب والإضافة، مع مراعاة أن الزيادة في هذه القيمة تعتبر أرباح حيازة تضاف إلى قيمة رأس المال.

(١) ينظر: عبد الحليم، عمر محمد، المعالجة المحاسبية لآثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية، بحث منشور في مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، المجلد رقم (٢)، العدد (٦) ص ٣٤-٣٥.

ولذا يجب على المصارف الإسلامية خاصة في هذه الحال أن تضع الخطط التي تمكّنها من عرض وتسويق خططها وأساليبها في تشجيع المواطنين في المجتمع المحلي على التعامل مع المصارف الإسلامية، بعيدا عن المصارف الربوية وكذلك الحال أن يكون لدى المصارف الإسلامية أسلوب ترويج فيه إبداع وابتكار وتجديد بينه المتعاملين معها على الضمان النقدي لهم عند التعامل مع المصارف الإسلامية وعند زيادة عدد المتعاملين تزيد الربحية معها طردا، وكذلك يجب وضع الخطط التي تمكّنها من مواجهة المعوقات الناجمة عن التضخم ؛ بوجود الشفافية والوضوح والصدق في نشرات المصارف والعمل على زيادة الربح بتقليل التكاليف وزيادة الإيرادات ما يزيد ثقة المتعاملين معها .

المطلب الخامس:**معوقات تتعلق بالموظفين والعاملين في المصارف.**

يكاد يمثل هذا المعوق المشكلة الأم لحركة المصارف الإسلامية، لأنها تمثل نظاماً مصرفياً له طبيعة خاصة قائمة على مبدأ إسلامي نابع من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملات المصرف، وهذا يتطلب مواصفات خاصة يجب أن تتوفر في العاملين والموظفين في المصارف الإسلامية، ومما يؤسف له أن النظم التعليمية الحالية بمستوياتها المختلفة لا تخرج النوعية اللازمة للعمل في المصارف الإسلامية، وفي الوقت نفسه لم تتمكن المصارف الإسلامية خلال السنوات الأولى من مباشرتها للنشاط من سد هذه الثغرة بإنشاء معهد خاص بها، أو مراكز للتدريب ترفدها بالعناصر البشرية المؤهلة تأهيلاً كافياً للعمل فيها وفق طبيعتها لتغطية احتياجاتها من الموظفين القادرين على تحمل عبء المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه عملهم، بحيث يستطيعون العمل بأسلوب المزاولة المهنية للخبرات والمهارات التخصصية اللازمة للعمل في مجال المصارف الإسلامية، ومن هنا يكاد يتفرع من هذا المعوق وهو عدم توفر الكوادر البشرية اللازمة والمؤهلة والمدربة للعمل في البنوك الإسلامية معظم المعوقات الأخرى^(١).

ولتحقيق الأهداف المنشودة من الاستثمار في المصارف الإسلامية، يعدّ من الضروري أن يكون هناك تنظيم دقيق يتعلق بالعاملين في هذه المصارف، من خلال توفير كوادر بشرية مؤهلة ومدربة بشكل جيد. الموظفون ذوو الكفاءات العالية والقدرات المهنية المناسبة يساهمون بشكل كبير في تعزيز أداء هذه المصارف

(١) ينظر: إسماعيل، حسن محمد، الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية، وتصورات كيفية مواجهتها، بحث ضمن بحوث مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد (٨)، ج ٣، ص ١٧٠٢.

وتمكنها من المنافسة في السوق المالية. هذه الكوادر المدربة تمثل أحد العوامل الأساسية التي تمنح المصارف الإسلامية ميزات فريدة مقارنة بالمصارف التقليدية، مما يعزز قدرتها على التوسع والنمو.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر حماية المودعين، خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية، جزءاً أساسياً من نجاح المصارف الإسلامية. هؤلاء المودعون يتحملون جزءاً من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، حيث تتأثر استثماراتهم مباشرة بنتائج أعمال المصرف سواء أكان بالربح أو الخسارة. لذا، فمن الضروري وضع آليات واضحة لحماية حقوقهم، بما في ذلك تطوير حلول شرعية تضمن توازناً بين المخاطر والعوائد، وتخفف من الآثار السلبية التي قد تنجم عن التقلبات الاقتصادية.

من جهة أخرى، فإن المصارف الإسلامية تحتاج إلى التعامل مع العديد من التحديات النظرية والعملية التي قد تواجهها في سياق عملها، وهو ما يستدعي توفير حلول شرعية وموضوعية لضمان توافق الأنشطة المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هنا تبرز أهمية تطبيق معايير استثمارية تتماشى مع مبادئ الشريعة، وتُشجّع على التزام الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة بهذه المعايير، مما يعزز الوازع الديني والأخلاقي داخل المصارف الإسلامية، ومن الضروري أن تلتزم هذه المصارف بالضوابط الرقابية الموضوعية التي تضمن تنظيم تعاملاتها المالية بشكل سليم وشفاف، بما يحمي مصالح المساهمين والمستثمرين. هذه الضوابط تساعد في تقليل المخاطر المالية، وتؤكد على التزام المصرف بالشفافية والمساءلة، مما يعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية ويسهم في الحفاظ على استقرار المصرف ونموه المستدام.

لذا كان من الضرورة سعي المصارف الإسلامية إلى اختيار العاملين فيها من أصحاب الخبرات والكفاءات المتميزة المسلحين بالعلم الشرعي في مجال الاقتصاد

الإسلامي، لسد ثغرة نقص الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة للعمل في البنوك الإسلامية، لما له من أثر في التقليل من هذه المعوقات^(١).

(١) ينظر: حماد، حمزة عبد الكريم، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، مفهومها، طبيعتها، مصادرها، وآثارها، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧ م - عمان الأردن، ص ٢٨، بتصرف يسير.

المبحث الثاني:

مقترحات وحلول للحد من معوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية.

نظراً لحدثة المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية الأخرى، فإن المصارف الإسلامية في الغالب غير قادرة على التخفيف أو الحد من المخاطر والمعوقات التي تواجهها أسوة بالبنوك الربوية، وهذا يعني أن الأدوات المتاحة أمام المصارف الإسلامية في تخفيف مخاطر الاستثمار والتغلب على هذه المعوقات محدودة وغير كافية^(١). وبالتالي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع من عملية الاستثمار.

وفيما هو آتٍ سوف أذكر بعض الحلول لتنمية عملية الاستثمار والحد من المعوقات والمخاطر التي تواجه عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول:

تفعيل آلية الاستثمار بالمشاركة التمويلية.

التمويل بالمشاركة من أهم الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية، فهي تبرز فكرة أن المصرف ليس ممولا فقط للعملية الاستثمارية، وإنما هو مشارك، ويُعدّ التمويل بالمشاركة أسلوباً لتنمية الاستثمار الجماعي القائم على الإسهام الجماعي في رأس المال لقيام المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى زيادة الإنتاج والتقليل من مخاطر ومعوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية، حيث تتم المشاركة برأس مال المشروع المشترك بين المصرف والعميل، سواء أكانت هذه المشاريع تجارية أو صناعية أو زراعية أو غير ذلك^(٢).

(١) ينظر: الهاشمي، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٢) ينظر: بن عمارة، نوال، وعطية، العربي، التمويل بالمشاركة ودوره في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي، بحث منشور في مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد (٥) ٢٠١٣م، ص ١٠١ من المجلة.

ومن أنواع عقود التمويل بالمشاركة، أو مجالات التمويل بالمشاركة ما يُسمى بالمشاركة الثابتة أو الدائمة، ويعتمد هذا النوع من التمويل بالمشاركة على إسهام العملاء المستثمرين بأموالهم بنسب متساوية من أجل القيام بمشروع جديد، أو الإسهام في مشروع قائم، بحيث يسهم كل شريك بنسبة معينة من رأس مال هذا المشروع الاستثماري مقابل جزء من الأرباح، ويمكن أن يكون هذا المشروع طويل الأجل، وفي حال حدوث خسارة يتحملها جميع الأطراف، كل واحد بنسبة حصته في رأس المال^(١) ولا شك أن هذا التوزيع في الخسارة يؤثر إيجابياً على عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية وعلى سلامة الاستقرار المالي المصرفي، لأن المصرف يوزع المخاطر على أطراف العملية الاستثمارية، وهذا يحقق استقراراً أعلى من المصرف الذي يتحمل كل المصارف^(٢).

والتمويل بالمشاركة الذي تقدمه المصارف الإسلامية يُعدّ بديلاً للفوائد الربوية في المصارف التقليدية، حيث إنها صيغة تمويلية تحد من معوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية، وتنمي وتدفع عجلة في المصارف الإسلامية، حيث يتم الاعتماد عليها بوصفها صيغة من صيغ الاستثمار المتلائمة مع فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي، يعمل المصرف فيه مع العميل في تشغيل الأموال وتحقيق التنمية

(١) ينظر: الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة، بحوث وقضايا وحلول، دار الفكر، ص ٤٣٤. بتصرف يسير.

(٢) ينظر: عبد السلام، مصطفى محمود محمد عبد العال، أثر صيغ التمويل بالمداينات والمشاركات على الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة مصر المعاصرة الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلد (١٠٨) العدد (٥٢٧)، ٢٠٠٧ م، ص ٦٥.

الاقتصادية والاجتماعية في إطار شرعي، وقواعد عادلة، وأسس متفق عليها بين المصرف والمستثمرين.^(١)

وفي هذا النوع من التمويل بالمشاركة يبذل المصرف كامل جهده في تحقيق المشروع الذي يموله عائداً من الربح المناسب لأن ربح المصرف يعتمد على هذا العائد، بخلاف التمويل بصيغ الديون حيث لا يلتفت المصرف لجدوى المشروع بقدر اهتمامه بملاءمة العميل ومدى قدرته على السداد.^(٢)

(١) ينظر: الخضري، محسن أحمد، البنوك الإسلامية، دار إيتراك للنشر والتوزيع، ط ٣، ص ١٢٨.

(٢) ينظر: عبد السلام، أثر صيغ التمويل بالمداينات والمشاركات على الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٦٦.

المطلب الثاني:

تنمية العمل بصيغ الاستثمار الشبيهة بالمضاربة (المزراعة والمغارسة والمساقاة).

مع تقدم العصر وبروز تعاملات بصيغ استثمارية جديدة، ظهر ما يعرف بصيغ الاستثمار الشبيهة بالمضاربة ومنها الزراعة والمغارسة والمساقاة، والتي تعتمد على مشاريع الفلاحة المنتجة بوصفها أحد الصيغ الاستثمارية ذات الأهمية البالغة في توفير المواد الغذائية الرئيسة التي تشكل الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع. والحقيقة أن الاستثمار بهذه الصيغ يحقق منافع كبيرة تعود على المستثمرين والمصرف في الوقت نفسه، حيث إن نتائج هذا الاستثمار تبرز في الآتي^(١):

أولاً: الحد من البطالة بإيجاد مشاريع استثمارية تعود بالفائدة على الأفراد والمؤسسات، من خلال تمويل هذه المشاريع الزراعية، وتوجيههم بالعمل بالربح المتفق عليه بين العامل ورب المال.

ثانياً: العمل على إحياء الأرض الموات غير المنتجة وتحويلها إلى أرض منتجة وتنشيطها بما هو نافع ومفيد للمصرف وللمجتمع، وبما يعود على الأفراد من تقوية أواصر المحبة والتعاون على البر والتقوى، وإيجاد مصدر دخل لبعض الأفراد العاطلين عن العمل والذين لا يملكون رأس المال لإقامة مثل هذه المشاريع.

أمّا عن آلية تطبيق عملية الاستثمار لهذه الصيغ في المصارف الإسلامية فتكمن في قيام المصرف بتمويل الزراعة والمغارسة والمساقاة كأن يكون مُساقياً أو مغارساً، حيث إنه يستأجر عمالاً أو شركات متخصصة تقوم بالعمل المطلوب كما هو الحال في عملية (الاستصناع الموازي)، حيث تقدم المصارف الإسلامية الآلات والمعدات

(١) ينظر: إدريس، محمود محمد علي، جهود المالكية في تجديد عقود الاستثمار وتطويرها)

المزراعة نموذجاً، بحث منشور في المجلة الدولية للتراث الإسلامي، الصادرة عن معهد IIUM للصيرفة والتمويل الإسلامي، المجلد الأول، العدد الثاني، لسنة ٢٠٢٠م، ص ١٥٤ من المجلة.

اللازمة لهذا العمل، مع قيام أصحابها بتشغيلها مقابل دفع المصرف الإسلامي جزءاً من إنتاجها، ويلتزم المصرف بتغطية مصاريف التشغيل والصيانة والمتابعة، وكذلك توفير ما تحتاجه هذه الأعمال من بذور وسماد، وكافة مستلزمات عملية المزارعة والمغارسة والمساقاة، ويمكن للمصرف إصدار ما يُسمى بصكوك المزارعة أو المغارسة أو المساقاة، وتوظيفها في المشاريع الزراعية الكبرى، وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تصدرها المصارف الإسلامية، وتصبح لحملة هذه الوثائق والصكوك حصة متفق عليها وفقاً لما تم تحديده في العقد^(١).

(١) ينظر: إدريس، جهود المالكية في تجديد عقود الاستثمار وتطويرها (المزارعة نموذجاً)، مرجع

المطلب الثالث:

تكثيف الجهود في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.

تعمل المصارف الإسلامية على مسايرة العصر ومحاولة تطوير أعمالها المصرفية في مجال الاستثمار، ضمن إطار الشريعة الإسلامية، وهذا الأمر يحتاج لتطوير البحوث وتكثيف الدراسات في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، وذلك باستخدام أفضل الوسائل والامكانيات المتاحة تحت إشراف إدارة تتمتع بكفاءة عالية؛ ليسير المصرف نحو تحقيق نجاح العمليات الاستثمارية بخطوات عملية مدروسة دراسة محكمة وخطط واضحة واعية من شأنها رفع مكانة وكفاءة المصرف، كل ذلك يؤكد على ضرورة إيجاد إدارة مؤهلة للقيام بدراسة جدوى المشاريع الاقتصادية لعدد من المهام ذكرها الباحث نزيه حماد في دراسته ملخصها في الآتي:^(١)

- عمل الدراسات اللازمة للمشاريع المتعثرة المملوكة للمصرف أو لأحد عملائه، وتقديم المقترحات الضرورية لإنجاح المشاريع الاستثمارية، أو تقديم الحلول العملية لأفضل أسلوب يتبع في إدارتها.
- القيام بدراسة المناخ والبيئة المراد الاستثمار فيها من أجل التعرف على الأوضاع الاقتصادية، وما يتناسب معها من مشاريع استثمارية.
- وضع الخطط المستقبلية للمصرف بصفة عامة سواء خطط التنظيم الداخلي، أو خطط الاستثمار، أو خطط التوسع المستقبلي.
- مشاركة إدارة الاستثمار في بحث الأوضاع الخاصة بتعثر العملاء، أو عدم قدرتهم على السداد، والأخذ بأيديهم نحو إنجاح وتنمية المشاريع الاستثمارية والعمل على رفع كفاءة المصرف وحفظ حقوقه.

(١) ينظر: حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٤٨.

المطلب الرابع:

إعفاء مستلزمات المشاريع الصغيرة من الضرائب والرسوم الجمركية.

هذا الأمر يقع بالدرجة الأولى على عاتق المسؤولين في الدولة، فمن المؤكد أن تشجيع الاستثمار في المصارف الإسلامية يحتاج إلى تضافر الجهود من القائمين والمهتمين بإنجاح عملية الاستثمار وتشجيعه، وهذا يتطلب العمل على تسهيل الإجراءات وتذليل العقبات والحواجز من إقامة المشاريع الاستثمارية خاصة الصغيرة منها، وهذه المشاريع الصناعية والاستثمارية على مختلف مجالاتها تحتاج لداعم مادي لرفع مستوياتها والقيام بأعمالها على الوجه الصحيح، لتحقيق الربح والدخل المنشود، ومن المعروف أن العمل على تطوير المشاريع الصغيرة يخلق فرص عمل، وبخاصة لطبقة الفقراء والفئات الأقل حظا في المجتمع.

وإقامة هذه المشاريع يحتاج إلى تمويل مالي؛ وقد يدخل المصرف الإسلامي في عملية تمويل بعض المشاريع الصغيرة مع حقه في توفير الضمان لمخاطر مثل هذه المشاريع، وبعد دراسة الجدوى الاقتصادية من المشروع يقوم المصرف بتأمين كافة الإجراءات وتقديم التسهيلات المطلوبة منه، لكن العائق أمام إقامة هذه المشاريع يكمن في فرض الرسوم الجمركية والضرائب على المعدات والآلات وكافة مستلزمات هذه المشاريع ما يجعل الأفراد يحجمون عن طرق هذا الباب.

ومن هنا فإن الدولة مسؤولة عن توفير كافة مستلزمات المشاريع الصغيرة والعمل على إعفاء هذه المستلزمات من الضرائب والرسوم الجمركية، الأمر الذي يشجع على قيام مثل هذه المشاريع ويخلق فرص عمل لبعض العائلات الفقيرة التي لا تستطيع دفع رسوم هذه المستلزمات التي تكون عالية القيمة في بعض الأحيان.

والحقيقة أن الحديث في هذا الموضوع يطول وربما يحتاج لبحث مستقل، لكن ما يهم هذه الدراسة أن إعفاء مستلزمات المشاريع الصغيرة من الرسوم والضرائب يشجع

الأفراد من ذوي الدخل المحدود على قيام هذه المشاريع الاستثمارية الصغيرة بمساعدة وتمويل من المصارف الإسلامية.

وخلاصة القول في هذا المبحث أن قيام المصارف الإسلامية بتطبيق هذه الحلول قد يسهم في الحد من معوقات الاستثمار وحلّ مشكلاتها؛ وبالتالي حسن التعامل مع المخاطر التي تنجم عن عملية الاستثمار ما يرفع من كفاءة الاستثمار في المصارف الإسلامية ويطور دورها في القيام بأنشطة مصرفية جديدة ومتطورة؛ تعمل على تقديم خدمات استثمارية تعود بالعديد من الأرباح على المصرف نفسه من جهة وعلى المستثمرين من جهة أخرى، وهذا يسهم في عملية تحرير المستثمرين من التعامل مع المصارف الربوية التقليدية، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بجميع محاورها الاقتصادية والاجتماعية وبكافة أشكالها وبالتالي إنشاء المشاريع الاقتصادية التي تعود بالفائدة على المجتمع كله.

الخاتمة وتحتوي على نتائج البحث وتوصياته.

في ختام هذه الدراسة والتي تحدثت عن موضوع الاستثمار في المصارف الإسلامية مبينة المعوقات والحلول، والتي حاولت فيها الإجابة على أسئلتها، وتوصلت للعديد من النتائج من أبرزها الآتي:

١- تبين من خلال الدراسة أن نجاح المشاريع الاستثمارية في المصارف الإسلامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً باتساع رقعة التعاملات المصرفية وما تقدمه للعملاء من تسهيلات لكافة عمليات الاستثمار في المصارف الإسلامية.

٢- وضحت الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التي تعمل على تعثر الاستثمار في المصارف الإسلامية منها ما يعود إلى المصرف نفسه، ومنها ما يعود إلى طبيعة العملاء، ومنها ما يتعلق بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية، ومنها ما يتعلق بتدني الدخل، وارتفاع معدل التضخم.

٣- توصلت الدراسة إلى إيجاد بعض الحلول التي من شأنها التقليل من مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية مثل: تنمية العمل بصيغ الاستثمار الشبيهة بالمضاربة (المزراعة والمغارة والمساواة)، وإعفاء مستلزمات المشاريع الصغيرة من الضرائب والرسوم الجمركية.

التوصيات.

أولاً: توصي الدراسة بضرورة سعي المصارف الإسلامية إلى فتح مجال الاستثمار في صيغ استثمارية جديدة، وتطوير الصيغ الموجودة وكذلك تكثيف الجهود في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية قبل الإقدام عليها، الأمر الذي يسهل ويضمن نجاح العملية الاستثمارية.

ثانياً: تكثيف جهود عمل إدارة المصارف الإسلامية على اختيار العاملين فيها من أصحاب الخبرات والكفاءات المتميزة، لما له من أثر في التقليل من مخاطر الاستثمار.

ثالثاً: ضرورة السعي إلى إيجاد آلية لتوحيد وجهات النظر بين أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، والخروج بفتاوى تتوافق مع متطلبات العصر ضمن دائرة المباح في الشريعة الإسلامية والقواعد العامة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب.

- (١) الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي (المتوفى: ٦٣١هـ) (الإحكام في أصول الأحكام، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- (٢) الخضري، محسن أحمد، البنوك الإسلامية، دار ايتراك للنشر والتوزيع، ط ٣.
- (٣) داغي، علي محي الدين، الهيئات الشرعية بين الأخطاء والمخالفات الشرعية في المصارف الإسلامية، سلسلة فقه البنوك الإسلامية، دراسة فقهية اقتصادية، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٧م.
- (٤) الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة، بحوث وقضايا وحلول، دار الفكر - دمشق.
- (٥) الشرقاوي، عائشة البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م.
- (٦) صيام، أحمد زكريا، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر، الأردن - عمان، ١٩٩٧م.
- (٧) عبد المنعم، محمد أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، كتاب: الوقائع - دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، الشارقة، ٢٠٠٣م.
- (٨) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (ت: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
- (٩) فضيل، محمود عبد، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.

(١٠) القطان، محمد أمين علي، الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ٢٠١٤ م.

(١١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت: ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣.

(١٢) الهاشمي، محمد الطاهر، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإدارة العامة للمنشورات والمطبوعات، ليبيا، ٢٠١٠ م.

ثانياً: الرسائل العلمية

(١) حماد، حمزة عبد الكريم، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، مفهومها، طبيعتها، مصادرها، وآثارها، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧ م - عمان الأردن.

(٢) العماوي، إسماعيل عبد السلام، المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير، نوقشت في جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٣ م.

ثالثاً: البحوث والندوات.

(١) إدريس، محمود محمد علي، جهود المالكية في تجديد عقود الاستثمار وتطويرها (المزارة نموذجاً)، بحث منشور في المجلة الدولية للتراث الإسلامي، الصادرة عن معهد IIUM للصيرفة والتمويل الإسلامي، المجلد الأول، العدد الثاني، لسنة ٢٠٢٠ م.

(٢) إسماعيل، حسن محمد، الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية، وتصورات كيفية مواجهتها، بحث ضمن بحوث مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الصادرة عن منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة.

- ٣) حسين، محمد أحمد، المضاربة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس، التمويل الإسلامي ماهيته صيغته مستقبليه، فلسطين، رام الله، وزارة الأوقاف والمقدسات الدينية، ٢٠١٤م.
- ٤) حماد، حمزة عبد الكريم محمد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، بحث منشور إلكترونياً في مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، العدد ٢١٣، ٢٠٠٥م.
- ٥) الرمضاوى سليمان، الرقابة الشرعية المختصة على أنشطة البنك الإسلامي، بحث منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد - كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التيسير، مجلد (٦) رقم (١) ٢٠٢٠م.
- ٦) أبو زيد، محمد عبد المنعم، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، بحث في: كتاب الوقائع - دور المؤسسات المصرفية الإسلامية.
- ٧) الشريف، محمد عبد الغفار، الرقابة الشرعية والشركات المالية الإسلامية، بحث ضمن بحوث المؤتمر العلمي الثالث لاقتصاد الإسلامي، لجامعة أم القرى، ٢٠٠٥م.
- ٨) الشمري، هاشم مزروك علي، والدغمي، عباس كاظم جاسم، دور المصارف الإسلامية في ظل التطورات النقدية الإلكترونية في الأردن، بحث منشور في المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العراق، ٢٠٠٩م.
- ٩) الصديقي، محمد نجاته الله، مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر، ضمن ندوة بعنوان: قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، البنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومجمع الفقه الإسلامي بجدة، ١٩٩٣م.

١٠) الصيفي، عبد الله، والسليم، بدر علي، الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية، تخريجها وكيفية توزيع أرباحها، بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، مجلد رقم (٣٧) العدد (١) ٢٠١٠م.
١١) عبد الباري، مشعل، التدقيق الشرعي، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد (١٨٨).

١٢) عبد الحليم، عمر محمد، المعالجة المحاسبية لأثار التضخم على الحقوق والالتزامات بالتطبيق على البنوك الإسلامية، بحث منشور في مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، المجلد رقم (٢)، العدد (٦).

١٣) عبد السلام، مصطفى محمود محمد عبد العال، أثر صيغ التمويل بالمديانات والمشاركات على الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، بحث منشور مجلة مصر المعاصرة الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مجلد (١٠٨) العدد (٥٢٧)، ٢٠٠٧م.

٥) العز، علي محمد أحمد، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، بحث من منشورات فقه المعاملات الإسلامية ٢٠١٦م.

١٤) عطية، جمال الدين، الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية منذ قيامها إلى الآن، بحث منشور في مجلة المسلم المعاصر، ١٩٨١م.

١٥) عمارة، نوال، واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد (١٢)، العدد (٣٦).

١٦) قاسم، محمد قاسم، البنوك الإسلامية واستراتيجيتها الاستثمارية، ورقة عمل لبحث إمكانيات التعاون بين منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والبنوك الإسلامية، من الأبحاث المنشورة في مجلة مجمع الفقه الإسلامي.

- (١٧) القري، محمد علي، عرض لبعض مشكلات البنوك الإسلامية ومقترحات لمواجهتها، منظمة المؤتمر الإسلامي - مجمع الفقه الإسلامي.
- (١٨) الهاشمي، مزهر، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، بحث منشور في مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (٢٩) لعام ٢٠١٩م.
- (١٩) الهواري، سيد، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية-الاستثمار، الاتحاد الدولي للبنوك - مصر، الإسلامية.
- (٢٠) الهيثمي، عبد الرزاق رحيم، أثر الرقابة الشرعية على التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي، ٢٠٠٩م.
- (٢١) اليحيى، بندر بن عبد العزيز الإبراهيم، معوقات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية الحلول المقترحة وإدارة مخاطرها، بحث منشور في مجلة العلوم الشرعية بجامعة محمد بن سعود، السعودية، المجلد (٥٥) ٢٠١٩م.

References:

1: alikutub.

- alamdi, 'abu alhasan sayid aldiyn eali(almutawafaa: 631hi) al'iihkam fi 'usul al'ahkami, almuhaqiqi: eabd alrazaaq eafifi, almaktab al'iislamia, bayrut.
- alkhudari, muhsin 'ahmadu, albnuk al'iislamiatu, dar ayitrak lilnashr waltawziei, ta3.
- daghi, eali muhi aldiyn, alhayyat alshareiat bayn al'akhta' walmukhalafat alshareiat fi almasarif al'iislamiati, silsilat fiqh albnuk al'iislamiatu, dirasat fiqhiat aiqtisadiatun, dar albashayir al'iislamiati, 2007m.
- alzuhayli, wahabatu, almueamalat almaliat almueasirati, buhuth waqadaya wahululi, dar alfikri- dimashqa.
- alsharqawi, eayisht albnuk al'iislamiati, altajribat bayn alfiqh walqanun waltatbiqi, almarkaz althaqafiu alearabii, aldaar albayda', 2000m.
- syamu, 'ahmad zakaria, mabadi aliastithmari, dar almanahij lilnashri, al'urduni- eaman, 1997m.
- eabd almuneam, muhamad 'abu zida, almakhatir alati tuajih aistithmarat almuasasat almasrifiat al'iislamiati, kitabi: alwaqayiea-dawr almuasasat almasrifiat al'iislamiat fi alaistithmar waltanmiati, jamieat alshaariqat, alshaariqat, 2003m.
- abin fars, 'ahmad bin faris bin zakaria, (t:395h), muejam maqayis allughati, tahqiqu: eabd alsalam muhamad harun, dar aljili, birut.
- fadil, mahmud eabd, mushkilat altadakhum fi alaiqtisad alearabii: aljudhur walmusabibat wal'abead walsiyasati. markaz dirasat alwahdat alearabiati, bayrut, 1982m.
- alqataan, muhamad 'amin eulay, alraqabat alshareiat fi muasasat sinaeat alkhadmat almaliat al'iislamiati, 2014m.
- abn manzuri, muhamad bin makram bin eili(ta:711hi), lisan alearbi, dar sadir, bayrut, ta3.
- alhashimi, muhamad altaahir, almasarif al'iislamiat walmasarif altaqlidiat wadawruha fi tahqiq altanmiat alaiqtisadiat walaijtimaeiati, al'iidarat aleamat lilmanshurat walmatbueati, libya, 2010m.

2: alrasayil aleilmia

- 1)hmad, hamzat eabd alkarim, makhatir alaistithmar fi almasarif al'iislamiati, mafhumaha, tabieatuha, masadiraha, watharha, 'utruhat dukturah, kuliyyat aldirasat aleulya- aljamieat al'urduniyata, 2007m- eaman al'urdunn.
- 2)aleamawi, 'ismaeil eabd alsalami, almueawiqat alkharijiat lilmasarif al'iislamiati-dirasat tatbiqiat liathariha ealaa albank al'iislami al'urduniyi, risalat majistir, nuqishat fi bijamieat alyrmuk, 'iirbd, al'urduni, 2003m.

3: albu huth walnadawat.

- 'iidris, mahmud muhamad ealay, juhud almalikit fi tajdid euqud alaistithmar watatwiriha(almuzaraeat nmwdhjaan), bahath manshur fi almajalat alduwaliat lilturath al'iislami, alsaadirat ean maehad IIUM lilsayrafat waltamwil al'iislami, almujalad al'awala, aleadad althaani, lisanati2020m.
- 'ismaeil, hasan muhamad, alsueubat alati tuajih al bunuk al'iislamiata, watasawurat likayfiat muajahatiha, bahath dimn buhuth majalat majmae alfiqh al'iislami al taabie limunazamat almutamar al'iislami, alsaadirat ean munazamat almutamar alaslami bijidatin.
- hsin, muhamad 'ahmadu, almudaribat fi almasarif al'iislamiati, bahath muqadim limutamar bayt almuqadas al'iislami alduwalii alkhamisi, altamwil al'iislamiu mahiatah sighatuh mustaqbalahu, filastin, ram allah, wizarat al'awqaf walmuqadasat aldiyniati, 2014m.
- hmad, hamzat eabd alkarim muhamad, alraqabat alshareiat fi almasarif al'iislamiati, bahath manshur alktrwnyaan fi majalat albayan, almntadaa al'iislami, aleadad213, 2005m.
- alramadawaa sulayman, alraqabat alshareiat almukhtasat ealaa 'anshitat albank al'iislami, bahath manshur fi majalat albashayir alaiqtisadiati, jamieat tahiri muhamad- kuliyyat alaiqtisad waleulum altijariat waeulum altaysir, mujaladi(6) raqm (1) 2020m.
- 'abu zid, muhamad eabd almuneam, almakhatir alati tuajih aistithmarat almuasasat almasrifiat al'iislamiati, bahath fi: kitab alwaqayiei-dur almuasasat almasrifiat al'iislamiati.
- alsharif, muhamad eabd alghafar, alraqabat alshareiat walsharikat almaliat al'iislamiatu, bahath dimn buhuth almutamar aleilmii althaalith liaiqtisad al'iislami, lijamieat 'umm alquraa, 2005m.

- alshamri, hashim mazruk ealay, waldaghmi, eabaas kazim jasimi, dawr almasarif al'iislatmiat fi zili altatawurat alnaqdiat al'iiliktruniat fi al'urdun, bahath manshur fi almajalat alarabiat lil'idarati, almunazamat alarabiat liltanmiat al'idariati, aleiraqi, 2009m.
- alsidiqy, muhamad najaat allah, mushkilat albnuk al'iislatmiat fi alwaqt alhadiri, dimn nadwat bieunwani: qadaya mueasirat fi alnuqud walbnuk walmusahamat fi alsharikati, albank al'iislatmiu liltanmiati, walmaehad al'iislatmii lilbuhuth waltadrib wamujmae alfiqh al'iislatmii bijidatin, 1993m.
- alsayfi, eabd allah, walsulim, badr eulay, alwadayie alaistithmariat fi almasarif al'iislatmiati, takhrijuha wakayfiat tawzie 'arbaaha, bahath manshur fi majalat dirasat eulum alsharieat walqanuni, aljamieat al'urduniyati, eamaan al'urdunn, mujalad raqami(37) aledad(1) 2010m.
- eabd albari, misheala, altadqiq alshareiu, bahath manshur fi majalat aliaqtisad al'iislatmii, aleadadi(188).
- eabd alhalim, eumar muhamad, almuealajat almuhasabiat li'athar altadakhum ealaa alhuquq walailtizamat bialtatbiq ealaa albnuk al'iislatmiati, bahath manshur fi majalat markaz salih eabd allah kamil lilaiqtisad al'iislatmi, jamieat al'azhar, almujalad raqm (2) , aleudad(6).
- eabd alsalam, mustafaa mahmud muhamad eabd aleal, 'athar siagh altamwil bialmudayanat walmusharakat ealaa alaistiqrar almalii fi almasarif al'iislatmiati, bahath manshur majalat misr almueasirat alsaadirat ean aljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasii walaihisa' waltashriei, mujalada(108) aleadad(527), 2007m.
- aleiz, eali muhamad 'ahmadu, aliaibtikar fi siagh altamwil al'iislatmii, bahath min manshurat fiqh almueamalat al'iislatmiat 2016m.
- eatiatun, jamal aldiyn, alsueubat alati tuajih albnuk al'iislatmiat mundh qiamiha 'ilaa alan, bahath manshur fi majalat almuslim almueasiri, 1981m.
- eamarat, nwal, waqie watahadiyat alraqabat alshareiat fi almasarif al'iislatmiati, majalat markaz salih eabd allah kamil lilaiqtisad al'iislatmii, mujaladi(12), aleudad(36).
- qasimi, muhamad qasimi, albnuk al'iislatmiat wastiratijiātuha alaistithmariatu, waraqat eamal libahth 'imkaniyat altaeawun bayn

munazamat alkhalij lilaistisharat alsinaeiat walbunuk al'iislamiati, min al'abhath almanshurat fi majalat mujmae alfiqh al'iislami.

- alqari, muhamad ealay, eurid libaed mushkilat al'bunuk al'iislamiat wamuqtarahat limuajahatiha, munazamat almutamar al'iislami - mujmae alfiqh al'iislami.
- alhashimi, muzhri, makhatir alaistithmar fi almasarif al'iislamiati, bahath manshur fi majalat ramah lilbuhuth waldirasati, aleadadi(29) lieam 2019m.
- alhawary, sayd, almawsueat aleilmiat waleamaliat lilbunuk al'iislamiati-alaistithmari, alaitihad alduwaliu lilbunuki- masr, al'iislamiati.
- alhitmi, eabd alrazaaq rahim, 'athar alraqabat alshareiat ealaa ailtizam almasarif al'iislamiat bial'ahkam alshareiati, bahath muqadim limutamar almasarif al'iislamiat bayn alwaqie walmamuli, dayirat alshuwuwn al'iislamiati, dibi, 2009m.
- alyhyy, bandar bin eabd aleaziz al'iibrahim, mueawiqat altamwil bialmusharakat fi almasarif al'iislamiat alhulul almuqtarahat wa'iidarati makhatiriha, bahath manshur fi majalat aleulum alshareiat bijamieat muhamad bin saeud, alsaeudiat, almujaladi(55) 2019m.

فهرس الموضوعات

٥٤٨٩	المقدمة
٥٤٩٠	إشكالية الدراسة وأسئلتها
٥٤٩١	أهداف الدراسة:
٥٤٩١	أهمية الدراسة:
٥٤٩١	منهجية الدراسة
٥٤٩٢	حدود الدراسة
٥٤٩٢	الدراسات السابقة:
٥٤٩٣	خطة الدراسة:
٥٤٩٥	تمهيد في تعريف مصطلحات الدراسة
٥٤٩٦	المبحث الأول: معوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية
٥٤٩٦	المطلب الأول: معوقات تتعلق بالمصرف نفسه
٥٤٩٩	المطلب الثاني: معوقات تتعلق بعملاء المصارف الإسلامية
٥٥٠٢	المطلب الثالث: معوقات خاصة بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية
٥٥٠٦	المطلب الرابع: معوقات تتعلق بتدني الدخل وارتفاع معدل التضخم
٥٥٠٩	المطلب الخامس: معوقات تتعلق بالموظفين والعاملين في المصارف
٥٥١٢	المبحث الثاني: مقترحات وحلول للحد من معوقات الاستثمار في المصارف الإسلامية
٥٥١٢	المطلب الأول: تفعيل آلية الاستثمار بالمشاركة التمويلية
٥٥١٥	المطلب الثاني: تنمية العمل بصيغ الاستثمار الشبيهة بالمضاربة (المزارة والمغارة والمساقاة)
٥٥١٧	المطلب الثالث: تكثيف الجهود في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية
٥٥١٨	المطلب الرابع: إعفاء مستلزمات المشاريع الصغيرة من الضرائب والرسوم الجمركية
٥٥٢٠	الخاتمة وتحتوي على نتائج البحث وتوصياته
٥٥٢٠	التوصيات
٥٥٢٢	قائمة المصادر والمراجع
٥٥٢٧	REFERENCES:
٥٥٣١	فهرس الموضوعات